



الرئيس: السيد يان إلياسون (السويد)

وفي هذا السياق، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى رسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠٠٦ موجهة من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدي الأمم المتحدة، عُيِّنت بوصفها الوثيقة A/60/707. وقد أحطت علماً على النحو الواجب بالطلب الوارد في تلك الرسالة.

أرحب بالأمين العام في الجمعية العامة، وأدعوه لمخاطبة الجمعية وإحاطتها علماً بشأن العناصر الرئيسية الواردة في تقريره. وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): إن رؤساء الدول والحكومات - رؤساء دولكم وحكوماتكم - في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي (القرار ١/٦٠)، المنعقد في السنة الماضية، قد وجهوا إلى عددٍ من الطلبات، بصفتي الأمين العام، في مجال إصلاح الأمانة العامة والإدارة. وما يلزم من تحليل وتوصيات لتيسير استعراض الجمعية للولايات، حسبما جاء في الفقرة ١٦٣ (ب) من الوثيقة

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٠.

البندان ٤٦ و ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المنسقان والمتكاملان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير الأمين العام (A/60/692)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للفقرتين ١٦٣ (أ)

و (ج) من قرار الجمعية العامة ١/٦٠، المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، معروض على الجمعية الآن تقرير للأمين العام معنون "الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي"، عُيِّم في الوثيقة A/60/692. وصدر في إطار البندين ٤٦ و ١٢٠ من جدول الأعمال. ويُوزع التقرير في قاعة الأمم المتحدة الآن. وأرجو أن يكون جميع الأعضاء قد حصلوا عليه.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



لمؤتمرات واجتماعات الدول الأعضاء وكان موظفوها يعملون بصفة رئيسية في المقر.

أما اليوم فنحن، بفضل الولايات التي منحنا إياها الدول الأعضاء، عاكفون على العمل بشكل مباشر في العديد من أرجاء العالم، نعمل ميدانياً لتحسين حياة الناس المحتاجين إلى المساعدة. وأكثر من ٧٠ في المائة من ميزانيتنا السنوية البالغ قدرها ١٠ بلايين دولار تتعلق الآن بحفظ السلام والعمليات الميدانية الأخرى، مقارنة بحوالي نصف ميزانية كانت أقل من نصف ذلك الحجم قبل ١٠ سنوات.

وفي السنين الست عشرة التي انقضت منذ انتهاء الحرب الباردة، اضطلعنا ببعثات جديدة لحفظ السلام أكثر من ضعفي البعثات التي اضطلعنا بها في الـ ٤٤ سنة السابقة. وزاد الإنفاق على حفظ السلام بأربعة أضعاف. وأكثر من نصف موظفينا البالغ عددهم ٣٠.٠٠٠ يوجد الآن في الميدان، ليس في حفظ السلام فحسب - الذي توسع هو نفسه بصورة هائلة وأصبح الآن أكثر تنوعاً وتعقيداً. بمدى الإغاثة الإنسانية والعدالة الجنائية ورصد حقوق الإنسان وبناء القدرات، والمساعدة الانتخابية، ومكافحة المخدرات والجريمة. وزاد عدد موظفي الإغاثة الإنسانية الميدانية بثمانية أضعاف، وزاد العمل المتعلق بحقوق الإنسان على المستوى القطري بدرجة هائلة، وقد دُعينا إلى دعم أكثر من ١٠٠ عملية انتخابية وطنية.

وتلك الولايات المتزايدة التعقيد تتطلب موظفين ذوي مهارات مختلفة. ونحتاج إلى تعيين قادة ومدربين وموظفين قادرين على القيام بعمليات متعددة النظم ذات ميزانيات متزايدة الارتفاع والاحتفاظ بأولئك الموظفين.

وفي الحالة الراهنة، نجد أن كثيرين من موظفينا - وخاصة الموظفين الميدانيين، الذين يعملون بمثالية ومصداقية

الخطامية، سيكون موضوعاً لتقرير منفصل في وقت لاحق من هذا الشهر.

والتقرير المعروض على الجمعية الآن يستجيب لطلبين آخرين: الطلب الوارد في الفقرة ١٦٢ لتقديم مقترحات بشأن الشروط والتدابير اللازمة لي لا اضطلع بمسؤولياتي الإدارية بفعالية، والطلب الوارد في الفقرة ١٦٣ (أ) لتقديم تقييم وتوصيات للمساعدة على ضمان أن تستجيب سياسات الأمم المتحدة ونظامها المالي وقواعدها المتعلقة بالشؤون المالية والميزانية والموارد البشرية للاحتياجات الحالية للمنظمة وتمكينها من أداء عملها بفعالية وكفاءة.

وأعرب عن امتناني بوجه خاص على الفرصة التي أتاحت لي لتقديم مقترحات لذلك الغرض. لماذا؟ لأن في تقديري - إذا جاز لي أن أضع ذلك بصراحة في جملة واحدة - أن نظامنا المالي وقواعدنا المالية، في العديد من الجوانب، لا تستجيب للاحتياجات الحالية، وأنها في الواقع تجعل من الصعب جداً للمنظمة أن تؤدي عملها بفعالية أو كفاءة. وقد يجد البعض تصديق ذلك بعد الجهود المبذولة على التوالي عبر السنين، بما في ذلك مجموعتان من المقترحات قدمتهما بنفسني في سنة ١٩٩٧، وكذلك تقرير الإبراهيمي عن عمليات الأمم المتحدة للسلام في عام ٢٠٠٠ وتعزيز نظامنا للسلامة والأمن في عام ٢٠٠٤.

لقد حدثت فعلاً، بمساعدة الدول الأعضاء، تغييرات هامة. وإني لا أتردد في أن أقول إن المنظمة الآن أكثر فعالية وكفاءة منها قبل ١٠ سنين. وهي تنجز أكثر من أي وقت مضى، بالرغم من أن النظام المالي والقواعد المالية تجعل ذلك صعباً، كما اتضح أنها أكثر فعالية في التكلفة مقارنة بالآخرين المشغلين بأنشطة مماثلة. ولكن الحقيقة هي أن نظامنا المالية وقواعدنا المالية الحالية قد صممت لأمانة عامة جامدة غير متغيرة، كان هدفها في الأساس توفير الخدمات

يتضمن التقرير مقترحات في سبعة مجالات رئيسية، بدءاً بالإنسان - أي الطريقة التي نعين بها وندير ونحفز الرجال والنساء المكلفين بتنفيذ ولايات الأعضاء.

ومن هناك يمضي إلى القيادة، حيث يحدد تغييرات أعتقد أنها مطلوبة في هيكل قمة إدارة الأمانة العامة لتمكين الأمين العام من ممارسة سلطته بصورة فعالة.

ثالثاً، يتناول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تدعو الحاجة إلى استثمار كبير في تمكين كل مختلف أجزاء المنظمة من الاتصال بفعالية بعضها مع بعض واستخراج المعلومات بسرعة لدى الحاجة.

رابعاً، يحدد فرصاً لخفض التكاليف وزيادة الفعالية باستكشاف سبل جديدة لتقديم الخدمات، مثل النقل والاستعانة بمصادر خارجية، فضلاً عن إحكام قواعد وإجراءات المشتريات.

خامساً، يقترح تبسيطا شديدا لميزانيتنا وعملياتنا للإدارة المالية.

سادساً، يقترح طرقاً لتيسير اطلاع الدول الأعضاء على إدارة المنظمة وميزانيتها لتمكينها من ممارسة رقابة أكثر فعالية.

وأخيراً، يحث التقرير على إنشاء مكتب صغير في إطار الأمانة العامة يكرس جهوده لإدارة عملية التغيير نفسها، باتصال وثيق مع مجموعة صغيرة ولكنها ممثلة للدول الأعضاء.

وتلك المقترحات متعاضدة، كما أنها تعتمد على تحقيق أعلى المعايير الأخلاقية في جميع أجزاء الأمانة العامة - وقد اتخذتُ بصددها فعلاً تدابير، بدعم من الأعضاء - وعلى إصلاح نظمنا للرقابة والعدالة الداخلية، التي هي موضوع آراء متباينة.

عظيمتين، وغالباً في حالات تتسم بالشدة والخطر - يعانون من هبوط الروح المعنوية وعدم الحافز بسبب الافتقار إلى فرص الترقية والإحباطات الناتجة عن التعامل مع بيروقراطية يمكن أن تبدو مفرطة ومنعزلة.

ورغم المصاعب ظل موظفونا يُنجزون الكثير في كل سنة، ولكن نظامنا الإداري لا ينصفهم. فهو ليس معداً للاضطلاع بعمليات عالمية تكلف بلايين عديدة، ويجب أن تنشر في أغلب الأحيان بسرعة عالية. ويستحق الموظفون وكذلك الدول الأعضاء أفضل من ذلك.

إن التقارير السابقة قد تناولت الأعراض، أكثر من الأسباب. وحن الوقت الآن للسعي إلى تغيير أعمق وأقوى أساساً. وما هو مطلوب، وما تتوفر لنا الآن فرصة ثمينة للاضطلاع به، هو تغيير جذري للأمانة العامة برمتها - قواعدها، وهيكلها، ونظمها - لجعلها أكثر اتساقاً مع الواقع المعاصر وتمكينها من أداء الأنواع الجديدة من العمليات التي تتطلبها الدول الأعضاء وتوقعها منها.

وتماماً، مثل هذا المبني الذي يحتاج الآن، بعد ٥٦ سنة من الترميمات والصيانة المحدودة، إلى عملية تجديد كاملة من أعلاه إلى أسفله، كذلك منظمنا، بعد عقود من الإصلاح الجزئي، تحتاج الآن إلى إعادة تكييف استراتيجية شاملة - لا يمكن تحقيقها إلا إذا كان هناك التزام متواصل بتنفيذها على كل مستويات القيادة.

وأود هنا أن أعرب عن تقديري للعمل القيم للغاية الذي اضطلعت به نائبة الأمين العام في تنظيم التقرير المعروض على الجمعية، الذي يهدف إلى أن يكون مخططاً موجزاً لذلك الإصلاح الشامل. وأنا ممتن لها امتناناً عميقاً، وكذلك لراجمات غوبتا، مستشاري الخاص للإصلاح الإداري، على استفادتنا من حكمته وخبرته الكبيرتين.

وأود أن أوضح أمراً آخر. هذا الإصلاح لا يشكل ممارسة لتخفيض الكلفة، كما أنه لا يشكل انتزاعاً للسلطة من جانب الأمانة العامة، أو محاولة يائسة لإرضاء مساهم واحد أو اثنين من مساهميننا الرئيسيين في الميزانية.

نعم، هناك وفورات حقيقية يتعين تحقيقها من خلال هذه الاقتراحات، نظراً لأنها بمرور الوقت ستؤدي إلى تخفيض تكلفة العديد من أنشطتنا عن طريق ضمان تنفيذها بطريقة أكثر بساطة وفعالية.

ولكن ما يظهره التقرير، قبل كل شيء، هو أن المنظمة ظلت لعدة سنوات تقلل الإنفاق على الاستثمار - الاستثمار في الأشخاص، والاستثمار في النظم، والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - وأنه لا بد الآن من التعويض عن تلك النفقات المؤجلة. لقد عنونت التقرير "الاستثمار في الأمم المتحدة" لأنني أؤمن بأنه لا بد أن تكون الدول الأعضاء على استعداد لتستثمر استثمارات كبيرة إذا أريد للأمم المتحدة أن تبلغ مستوى الفعالية التي من حق هذه الدول وشعوبها أن تتوقعه.

وإذا كانت هذه الدول على استعداد للقيام بذلك، فإن جميع الدول الأعضاء ستجد، بينما يجري تنفيذ الإصلاحات، أن لديها أمماً متحدة أكثر تنظيماً وشفافية وأسهل للمراقبة وتستجيب على نحو أسرع وأكثر فعالية لتوجيهات هذه الدول.

وقبل كل شيء، ستكون لدى الدول الأعضاء منظمة تقدم قيمة أفضل لمئات الملايين من الناس في جميع أرجاء العالم الذين يجدون أنفسهم، من دون أي خطأ منهم، بحاجة إلى خدماتها. وأعني بذلك الأشخاص الذين يهددهم الفقر؛ والجوع وسوء التغذية والأمراض أو الأوبئة؛ والكوارث الطبيعية؛ والصراعات الأهلية والفوضى والعنف والجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ والإرهاب؛ والقمع وسوء

وعدم تنفيذ الإصلاح في أي من تلك المجالات يمكن أن يقلل بدرجة كبيرة من قيمة الإصلاح في كل المجالات الأخرى بل يمكن أن يلغيها. ولذلك، لا يمكن أن أعالي في حث الدول الأعضاء بشدة على النظر إلى عملية التغيير هذه بأكلمها والشروع فيها بشراكة مخلصه مع إدارة وموظفي الأمانة العامة. ولا يمكن للإدارة القوية أن تنجح إلا إذا كانت تستجيب لحكم قوي، ويتوقف نجاح الإصلاح على قيام شراكة استراتيجية - شراكة تقوم على أساس الثقة المتبادلة بينكم، أنتم الحكام، من ناحية، والمدراء - أي أنا وزملائي - من ناحية أخرى.

إنني أدرك إدراكاً تاماً أن هذه الثقة لا يمكن اعتبارها أمراً مسلماً به. وأعلم أن العديد من الدول تشعر بأنها مستعبدة وليس لها تأثير حقيقي في شؤون المنظمة وتسعى إلى تصويب هذا الأمر بتأكيد سلطتها بشأن المسائل التفصيلية. ولكن ذلك يؤدي إلى إزالة ما ينبغي أن يمثل تقسيم العمل بيني، بصفتي المسؤول الإداري الأول، وبين الجمعية العامة.

ومن الحيوي أن نجد سبيلاً لإعادة الثقة والشراكة، على أساس إدراك كل منا للدور الذي يضطلع به الآخر. ويتمثل دور أية هيئة إدارية في توفير التوجيه الاستراتيجي للإدارة، ومن ثم مساءلتها إزاء النتائج. ويتمثل دور الإدارة في إحراز تلك النتائج بشكل فعال ومتسم بالشفافية، بحيث يمكن أن يحكم عليها حسب أدائها.

وبالتالي، إذ أريد للتغيير أن يحصل، فلا بد أن نعمل معاً نحن - الأمانة العامة - وأنتم، الدول الأعضاء، بغية تحقيق التغيير. وما زال يتعين الاتفاق على التفاصيل، ولا بد من أن يتفق عليها في مشاور كامل - بما في ذلك التشاور مع الموظفين، الذين سترك فيهم هذه التغييرات أكبر أثر عاجل، وسيتوقف نجاح التغييرات بشكل مباشر على استمرار ولائهم وتفانيهم.

الحكومية الدولية. وأقدر قيادة السفير آشي، ممثل أنتيغوا وبربودا، وقيادة الرئيس ساها في هذه العملية.

أما السفير أكرم ممثل باكستان والسفير روك ممثل كندا فيقومان باقتدار بتيسير المتابعة والتنفيذ لمسائل إصلاح الأمانة العامة وشؤون الإدارة الواردة في نتائج اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وأشعر خاصة بالامتنان إزاء المشاورات العامة غير الرسمية التي عقدها السفيران بغية تمهيد السبيل أمام تقرير الأمين العام وأيضاً أمام العمل الحكومي الدولي المقبل لاستعراض الولايات.

وأود أن أشكر جميع الدول الأعضاء على عملها الشاق وتعاونها وأتطلع إلى مواصلة العمل معها بشأن هذه المسائل.

لقد حان الوقت الآن لكي ندرس بعناية اقتراحات الأمين العام وننظر فيها بدقة. والأمر الأساسي هو أن نتناول هذه المسائل الحيوية بثقة وبشفافية وبإحساس بالمسؤولية المشتركة.

وأعترزم، في الأيام القليلة المقبلة، إجراء مشاورات بشأن العملية بغية النظر في التقرير. وسأعود إلى الأعضاء بعد إجراء تلك المشاورات.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أود، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، أن أرحب بالأمين العام في هذه الجلسة اليوم. إننا نشكره على تقريره ونلاحظ أنه من غير المعتاد في الواقع للأمين العام أن يخاطب الدول الأعضاء قبل العرض الرسمي لتقريره.

ونحن، شأننا شأن الأمين العام، نوافق وندرك أن هذا التقرير تقرير هام جدا طلب اجتماع القمة إلى الأمين العام تقديمه إلى الدول الأعضاء.

وكما ذكرنا بوضوح في رسالتنا التي أشار إليها رئيس الجمعية العامة، نتوقع الآن أن يقدم فوراً التقرير

الحكم؛ والإبادة الجماعية والتطهير العرقي وسائر الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية.

هؤلاء هم أصحاب المصلحة الحقيقيون في أمم متحدة فعالة، تعمل الدول الأعضاء على مراقبتها بشكل فعال. فدعونا لا نخذلهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه وعلى إحاطته الإعلامية الشاملة.

كما نعلم جميعاً، تواجه منظمنا الآن تحديات كبيرة ومهمات مضيئة. ومن الواضح أنها ستواجه ذلك أيضاً في المستقبل. ونحن، الآن أكثر من أي وقت مضى، بحاجة إلى إيجاد حلول عالمية للمشاكل العالمية. ولذلك السبب فإن تعددية الأطراف والتعاون العالمي يشكلان أمرين حتميين في العالم اليوم.

وبغية تمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بولاياتها الحاسمة المتصلة بالتنمية والأمن وحقوق الإنسان، نحن بحاجة إلى القواعد المناسبة والهياكل المناسبة والأشخاص المناسبين للقيام بالعمل. كما أننا بحاجة إلى المساءلة والثقة بين الدول الأعضاء والأمانة العامة.

ونحن بحاجة إلى أمم متحدة قوية في وسعها أن تتصدى للتحديات العالمية بمصدقية وبالسلطة الأخلاقية التي تتولد من ثقة الدول الأعضاء والعالم بأسره. ولذلك السبب كرس اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ذلك الجزء الهام من وثيقته الختامية لإصلاح الأمانة العامة وشؤون الإدارة.

لقد حدد لنا الأمين العام اليوم رؤيته. فتقريره مهم وجاء في وقت مهم. وأشكره على التزامه بالمنظمة وعلى جهوده الدائمة لتحسينها. ومتروك الآن للدول الأعضاء أن تدرس اقتراحاته وأن تتخذ قرارات بشأنها.

وستضطلع اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأدوار هامة في هذه العملية

ويقترح الاتحاد الأوروبي أن يعامل هذا التقرير كما تعامل جميع التقارير الأخرى المتعلقة بمتابعة مؤتمر القمة العالمي، أي في إطار جلسات عامة غير رسمية، يساعد فيها الرئيس المشارك. فلا ينبغي أن تكون إدارة الإصلاح شذوذاً عن هذه القاعدة. ولا يعارض الاتحاد الأوروبي في النظر في هذا التقرير داخل نطاق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وفي نطاق اللجنة الخامسة. بيد أن الجمعية العامة، بوصفها الجهة التي يوجه إليها التقرير، ينبغي أن تراقب هذه العملية من أجل تقييم التقدم المحرز وتقديم التوجيه لدى النظر فيه على مستوى الخبراء عند الاقتضاء.

ويدرك الأعضاء في هذه المرحلة أننا نستطيع بعد مناقشة فحوى التقرير. فسوف يلزم أن ندرس جميع المقترحات بإمعان، آخذين بعين الاعتبار أن التغيير يلزم أن يكون عملية تدريجية. وتطلع إلى إجراء مناقشة بناءً مع جميع الدول الأعضاء في جو تسوده الثقة والتعاون.

ولتحديد أنسب سبل العمل فيما يتعلق بتناول هذا التقرير، نود أن نطلب تحديد جلسة غير رسمية للجمعية بكامل هيئتها يديرها الرئيس المشارك لإدارة الإصلاح.

السيد بولتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إننا أيضاً نرحب بتقرير الأمين العام (A/60/692). ونحن نلاحظ أن الأمين العام قد دعا في بيانه إلى "إصلاح جذري للأمانة العامة برمتها" وإلى "تجديد استراتيجي شامل" للأمانة العامة (انظر أعلاه) ونحن نوافق على تلك الأهداف - فهذه هي أهدافنا - وسيكون أمامنا قدر كبير من العمل الشاق الذي يجب القيام به من أجل تحقيقها.

ولكن يجب أن أقول إن الولايات المتحدة اكتشفت اليوم بشكل مفاجئ - بعد إخبارنا في السابق بأن الأمين العام سيكون المتكلم الوحيد هنا اليوم - أن هناك آخرين تمت دعوتهم إلى التكلم أيضاً ولم يتم إبلاغنا بذلك.

بأكمله إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بحيث تتمكن اللجنة بسرعة من بدء النظر في مضمون الاقتراحات قبل عرضها بشكل رسمي على اللجنة الخامسة.

إننا نسلم بالدور الحاسم الذي تضطلع به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في هذا الصدد. فهذه هي العملية التي ظلت تتبع دائماً في التقارير التي تتضمن سياسات تتعلق بشؤون الإدارة والميزانية، كما أنها عملية تشملها الممارسات المتبعة، والنظام الداخلي والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة.

وتحقيقاً لسلسلة هذه العملية، وتوفيراً لوقتنا، نتظر لدى تقديم التقرير إلى اللجنة الخامسة أن يعاد إصداره لأسباب تقنية وذلك لإدراج بنود أخرى ذات صلة من جدول الأعمال، كالبند ١٢٢ و ١٢٤ و ١٢٩.

وما زلنا، كشأن الكثير من الدول الأعضاء الأخرى، متلهفين ومستعدين لأن نرى هذه العملية الرامية لإدخال تغييرات إيجابية لتعزيز منظماتنا الحبيبة يُضطلع بها في القريب العاجل. ومرة أخرى، نريد أن نؤكد مجدداً التزام مجموعة الـ ٧٧ والصين بإصلاح الأمم المتحدة في إطار عملية حكومية دولية ووفقاً لقواعد المنظمة وإجراءاتها.

السيد بفانتسيلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): باسم الاتحاد الأوروبي، أود أن أتوجه بالشكر للأمين العام على عرضه هذا التقرير البالغ الأهمية "الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي" (A/60/692). ويصدر هذا التقرير، كما نعلم جميعاً، بتكليف من رؤساء دولنا أو حكوماتنا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وسيكون له تأثير هام على مستقبل منظماتنا. ومن دواعي سرورنا أن نرى أن هذا الاستعراض لا يجري وفقاً لنسق العمل المعتاد، بل على شكل مجموعة شاملة من الأفكار الخليقة بأن تنهض بطريقة العمل في هذه المنظمة.

المتحدة، التي تنطوي على مصلحة هامة لجميع الأطراف: كفالة الأداء الفعال والكفاء والشفاف والخاضع للمساءلة لمنظمتنا. لذلك استمع وفدي باهتمام كبير إلى عرض الأمين العام لتقريره. وسيتعين دراسته بتأن واهتمام شديدين من جانب وفدي هنا في نيويورك ومن جانب السلطات في عاصمتنا.

ونعتقد أن هذا تقرير جريء يتضمن عددا من المقترحات والتوصيات الهامة التي تهدف إلى تحسين عمل المنظمة، وبخاصة عمل الأمانة العامة. ونقدر الالتزام القوي والإرادة القوية من جانب الأمين العام بقيادة المنظمة في ذلك الاتجاه. إن بعض المقترحات المذكورة - مثل ترشيح متطلبات تقديم التقارير، وتعزيز تعبئة الموارد بقدر أكبر واستخدامها بصورة أكثر فعالية - تمثل أهدافا نوافق على أنه ينبغي استكشافها بغية إيجاد الحلول الملائمة.

ولئن كانت الصفات المميزة والتفاصيل التقنية لهذه المقترحات يتعين إحالتها إلى اللجنة الخامسة ومناقشتها فيها ومن ثم تقدم تقارير عنها إلى الجمعية، فإن وفدي يعتقد أن من الضروري أن تجرى مناقشة السياسة العامة بشأن المقترحات والتوصيات الرئيسية في الجلسات العامة في الوقت المناسب وبالشكل المناسب.

وفي ذلك الصدد، نثق بأن رئيس الجمعية العامة، إذ يستفيد من عملية التشاور غير الرسمية بشأن إصلاح الأمانة العامة والإصلاح الإداري - التي شارك في رئاستها باقتدار السفير أكرم ممثل باكستان والسفير روك ممثل كندا - سيمارس قيادته ممارسة تامة. لذلك، يتطلع وفدي إلى المشاورات غير الرسمية التي تقترحون، السيد الرئيس، إجرائها في الأيام القليلة المقبلة بحثا عن السبيل إلى الأمام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعتقد أننا نتفق جميعا على أن الوقت حان الآن لدراسة مقترحات الأمين العام

ونعتقد أن مناقشة تقرير الأمين العام مكانه في المقام الأول الجلسة العامة للجمعية العامة، والتي بدورها تتخذ القرارات بشأن كيفية توزيعه فيما بين لجان الجمعية العامة ذات الصلة وفقا لتقرير الجمعية. ونأمل ألا تؤثر هذه الصعوبة الإجرائية في البداية - والتي كان من الممكن تفاديها من خلال التشاور - في أعمالنا المقبلة. فأعمالنا هذه ذات أهمية بالغة بحيث لا يجوز عرقلتها بالإجراءات في هذه الهيئة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد انتهت بعناية للملاحظات التي أبدتها الدول الأعضاء بشأن تقرير الأمين العام، خاصة فيما يتعلق بالمسألة الهامة المتمثلة في الطريق المائل إلى الأمام في التعامل مع المقترحات التي قدمها الأمين العام. وسأبدأ مشاوراتي اليوم، بدءا بعقد اجتماع مع رئيسي اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وأود أيضا أن تعرف الدول الأعضاء أنني دائما أقدر كثيرا دور ومشورة الرئيسين المشاركين في إجراء المشاورات العامة بشأن إصلاح الأمانة العامة والإدارة. ولقد حاولنا معالجة هذه المسألة قبل هذه الجلسة. ولم يتم الانتهاء من هذه المناقشات. وآمل أن تكون مختلف الوفود المشاركة في هذه العملية قد تم إطلاعها على ذلك؛ وإن لم يتم إطلاعها فيني آسف على ذلك.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة العامة هذا الصباح وعلى ملاحظتكم الاستهلاكية. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا الخاص للأمين العام على تقديمه لنا تقريرا عن إصلاح الأمانة العامة والإصلاح الإداري (A/60/692)، التقرير الذي طالب به زعمائنا في الوثيقة الختامية (القرار 1/60) والذي انتظرناه طويلا. وهو تقرير هام جدا جدا.

يشكل الإصلاح الإداري، طبعاً، إحدى أكثر المسائل أهمية وإلحاحاً والمتعلقة بكامل ممارسة إصلاح الأمم

والنظر فيها بعناية. وكما قلت، من الضروري أن نعالج هذه المسائل بثقة وشفافية وبإحساس بالمسؤولية المشتركة. ومثلما قيل، أنوي إجراء مشاورات تتعلق بكيفية النظر في التقرير، وسوف أعود، بطبيعة الحال، إلى الأعضاء بعد إجراء المشاورات.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.
